SEBHA UNIVERSITY JOURNAL VOL.01 NO. 1 2022
DOI: 10.51984/CAS.V1I1.2773

مجلة جامعة سبها
Sebha University Journal

Journal homepage: https://sebhau.edu.ly/journal/index.php/CAS

دورمؤسسات المجتمع المدني في مكافحة الفساد

نزهة محمد محمد عثمان

التخطيط والإدارة التربوية، كلية الآداب ، سبها ، ليبيا

الملخص

اهتمام المجتمع الدولي بشكل متزايد بجرائم الفساد نظر لخطورتها على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، ونظم القيم والأخلاق في العالم ، ونرى المجتمع الدولي يتصدى لمخاطر انتشار الفساد ويظهر ذلك من خلال ما تقوم به المنظمات الدولية . والتي تسعى أنظمتها ولوائحها المتعلقة بالوقاية من هذه الجريمة ومكافحة الأعمال المرتبطة بها ومعاقبة مرتكبيها، وتفعيل دور المجتمع المدني في مكافحة الفساد .حيث يهدف هذا البحث إلى التعرف على أهمية دور المجتمع المدني في الوقاية من الفساد ومكافحته ، باعتبار دوره مكمل لدور الحكومة ، ومن خلال تحديد دوره في مكافحة الفساد والتعرف على أسباب الفساد وأنواعه ، وماهي الآليات التي تستعمل في هذا المجال والتعرف على التحديات التي تعرقل مؤسسات المجتمع المدني في القيام بدورها في مواجهة أخطار الفساد وتوصل البحث إلى بعض التوصيات التالية : - يجب نشر الوعي بين جميع مجالات ومؤسسات المجتمع ، واعتبار محاربة الفساد مهمة إنسانية ووطنية يشارك فيها الجميع . - التقليل نسبة البطالة ، وتوفير فرص العمل ،بما يؤمن الاستقرار لكافة أفراد المجتمع ،- وضع القوانين الصارمة لفرض العقوبات بحق مرتكبي الفساد .- العمل على إكثار الندوات والبرامج التربوية مع التركيز على غرس الوازع الديني لدى ابناء المجتمع .

الكلمات المفتاحية:

المجتمع المدني
الفساد
مكافحة
مدينة
سبها

The spread of corruption and the problem of political division in Libya

Nezha Mohammad Mohammad Othman

Educational Planning and Administration, College of Arts, Sheba, Libya

A B S T R A C T

The international community is increasingly interested in corruption crimes. I consider their danger to economic and social stability, and the value and moral systems in the world. We see the international community addressing the dangers of spreading corruption, and this is shown through what international organizations are doing. whose regulations and regulations related to the prevention of this crime, combating the acts associated with it, punishing its perpetrators, and activating the role of civil society in combating corruption. Its role in combating corruption and identifying the causes and types of corruption, and what are the mechanisms that are used in this field, and identifying the challenges that hinder civil society institutions in carrying out their role in facing the dangers of corruption. Corruption is a humanitarian and national task in which everyone participates. - Reducing the unemployment rate and providing job opportunities in a way that secures stability for all members of society. - Setting strict laws to impose penalties against the perpetrators of corruption. - Working on most of the seminars and awareness programs, with a focus on suppressing the religious scruples of the communit.

Keywords:

Society civil
Corruption
Combat
Sebha city

المقدمة

إن مؤسسات المجتمع المدني هي أحد أهم المبادئ الأساسية لقيام وتقدم أي مجتمع ، حيث تعد الركيزة الأساسية لبناء أي نظام سياسي أو دمقراطي يسعى لتحقيق التنمية الشاملة وأبعادها المختلفة ، وذلك لأن مؤسسات المجتمع تعمل على تحقيق هدف مهم وهو تنمية المجتمع وجعله قوة منظمة وفاعلها للحد من الفساد الإداري والمالي من خلال المحاسبة والمراقبة بالشكل الذي يخدم المجتمع ويحقق أهدافه في الحرية والعدالة الاقتصادية والاجتماعية والعمل

Corresponding author:
E-mail addresses: nez.othman@sebhau.edu.ly
Article History : Received 21 July 2022 - Received in revised form 07 December 2022 - Accepted 13 December 2022

اللائق .

وتعد ظاهرة الفساد من الظواهر الخطيرة التي تواجه الدولة بكافة مؤسساتها وتهدد الشعوب .ومستقبلها لمالها من أثار اقتصادية واجتماعية

وأخلاقية على الدولة ، واصبحت ظاهرة عالمية تشغل الرأي العام لمعرفة أسبابها وأثارها والطرق المناسبة لمكافحتها والحد منها ، فهي ظاهرة تمثل الصرع بين الحق والباطل حيث أنها تؤدى إلى أضرار كبير ة، ويتجلى ذلك من خلال الأوجه العديدة للفساد المالي .

كانتشار ظاهرة الرشوة والمحسوبية والوساطة والإتجار بالوظيفة العام والاختلاس من المال العام .فهي توثر على استقرار الدولة في الجانب الاقتصادي والاجتماعي والسياسي ، حيث تكون هذه الظاهرة حجر عثر في تقدم والتطور في أي دولة . وهذا يدعو الى العمل على القضاء أو الحد من الفساد المالي بتضافر الجهود في الدولة بمختلف مؤسساته .

ولعل بروز ظاهرة الفساد المالي في مدينة سبها ،يعد من أخطر المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد مدينة سبها مند سنوات طويلة ، مما كان له الأثار سلبية على كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، وهذا زاد الأمر سوءاً حيث زاد من نمو فرصة ممارسة الفساد اثناء المراحل الانتقالية ،التي مرت بعا البلاد ، والفترات التي شهدت تحولات سياسية ، ووجود بيئة خصبة لأصحاب السلطة ، في الكسب غير المشروع . ووجود جهاز رقابي غير مسؤول او مغلوب على أمره ، ورداءة التشريعات والأنظمة التي تكافح الفساد .وبهذا ظهرت العديد من ذمم الفساد مع انتشار الرشوة ، والاحتيال على القانون ، والنزاعات القبلية الداخلية و الاوضاع الاقتصادية ؛كل هذا كان سبباً في زيادة تفشى ظاهرة الفساد

مشكلة البحث: المقدمة :

إن مؤسسات المجتمع المدني هي أحد أهم المبادئ الأساسية لقيام وتقدم أي مجتمع ، حيث تعد الركيزة الأساسية لبناء أي نظام سياسي أو دمقراطي يسعى لتحقيق التنمية الشاملة وأبعادها المختلفة ، وذلك لأن مؤسسات المجتمع تعمل على تحقيق هدف مهم وهو تنمية المجتمع وجعله قوة منظمة وفاعلها للحد من الفساد الإداري والمالي من خلال المحاسبة والمراقبة بالشكل الذي يخدم المجتمع ويحقق أهدافه في الحرية والعدالة الاقتصادية والاجتماعية والعمل اللائق .

وتعد ظاهرة الفساد من الظواهر الخطيرة التي تواجه الدولة بكافة مؤسساتها وتهدد الشعوب .ومستقبلها لمالها من أثار اقتصادية واجتماعية

وأخلاقية على الدولة ، واصبحت ظاهرة عالمية تشغل الرأي العام لمعرفة أسبابها وأثارها والطرق المناسبة لمكافحتها والحد منها ، فهي ظاهرة تمثل الصرع بين الحق والباطل حيث أنها تؤدى إلى أضرار كبير ة، ويتجلى ذلك من خلال الأوجه العديدة للفساد المالي .

كانتشار ظاهرة الرشوة والمحسوبية والوساطة والإتجار بالوظيفة العام والاختلاس من المال العام .فهي توثر على استقرار الدولة في الجانب الاقتصادي والاجتماعي والسياسي ، حيث تكون هذه الظاهرة حجر عثر في تقدم والتطور في أي دولة . وهذا يدعو الى العمل على القضاء أو الحد من الفساد المالي بتضافر الجهود في الدولة بمختلف مؤسساته.

ولعل بروز ظاهرة الفساد المالي في مدينة سبها ،يعد من أخطر المشاكل التي يعاني منها -ماهي آليات مؤسسات المجتمع المدني لمكافحة الفساد .

منهجية البحث:

منهج البحث :

هي المجتمع . و الأسلوب الذى يتبعه الباحث من أجل التحقق من فرضية البحث وأهداف وأهميته ، وأن اختيار منهج معين للوصول إلى ترتيب الأفكار وترابطها بأسر الطرق العلمية وعليه اعتمدت الباحثة المنهج الوصفي لوصف الظاهرة والعمل علي ايجاد أساليب لمكافحة ظواهر الفساد في المجتمع

حدود البحث:

الحدود المكانية مدينة سبها .والحدود الزمنية-2022م .

الحدود الموضوعية :دراسة وتحليل مفهوم وخصائص المجتمع المدني ، مفهوم الفساد وأنواعه وأسبابه ، ودور آليات مؤسسات المجتمع المدني في مكافحه.

منهج البحث :

هو الأسلوب الذى يتبعه الباحث من أجل التحقق من فرضية البحث وأهداف وأهميته ، وأن اختيار منهج معين للوصول إلى ترتيب الأفكار وترابطها بأسر الطرق العلمية وعليه اعتمدت الباحثة المنهج الوصفي لوصف الظاهرة والعمل علي ايجاد أساليب لمكافحة ظواهر الفساد في المجتمع .

مصطلحات البحث

مفهوم الفساد لغةً :هو الخلل والاضطراب ، ويقال افسد الشيء أي أساء استعماله، ويفسد فسادا فهو فاسد ولا تقل أنفسد ،والمفسدة ضد المصلحة المستنبطة لمفهوم أن هناك فسادا وخلل يطلب علاجه والتخلص من عيوبه واعوجاجه ([1])

ويعرف الفساد: اصطلاحاً استناداً إلى البنك الدولي في تقريره الصادر عام 1996، بأنه إساءة استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص ، فالفساد يحدث عندم يقوم موظف بقبول طلب او ابتزاز ه برشوة لتسهيل عقد او اجراءات عامة للتغلب على المنافسين ، وكما يمكن للفساد أن يحدث عن طريق استغلال الوظيفة العامة دون اللجوء إلى الرشوة من خلال تعيين الاقارب والاصحاب او سرقة اموال الدولة ([2])

ويعرف الفساد : بأنه الخروج عن القوانين والانظمة ، واستغلال غيابها ، من أجل تحقيق مصالح سياسية و اقتصادية والمالية وتجارية و اجتماعية لصالح الفرد أو لصالح جماعة معينة للفرد له مصلحة شخصية معهم (دور المجتمع المدني في حماية المال العم من جرائم الفساد والرشوة)، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية

ويعرف الفساد المالي : بأنه كل عمل يتضمن سوء استخدام المنصب العام لتحقيق مصلحة ذاتية لنفسه أو لغيره ([3])

ونجد أن تعريف الفساد المالي مع الفساد الاقتصادي مرتبط ارتباطها بالاستغلال المادي وأثاره المادية ، مثل إهدار المال العام ، ودفع الرشوة والتهرب من دفع الضرائب وتوظيف الأموال العامة لغير ما خصص له. وغيرها من الممارسات التي تؤثر على مسارا لتنمية الاقتصادية وعلى استغلال الأموال العامة

([4]).

كما يشمل على الانحراف ومخالفة القوانين والقواعد والاحكام المالية التي تنظم سير العمل المالي في الدولة ومؤسستها ، ومخالفة تعليمات ولوائح اجهزة الرقابة المالية .([5])

ونر ى أن الفساد قد ذكر في القرآن الكريم والسنة النبوية (أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ وَلَكِنْ لَا يَشْعُرُونَ (12) وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ آمِنُوا كَمَا آمَنَ النَّاسُ قَالُوا أَنُؤْمِنُ كَمَا آمَنَ السُّفَهَاءُ أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ السُّفَهَاءُ ([6])الاية11 سورة البقرة.

وقوله تعالى. (مَنِ اهْتَدَى فَإِنَّمَا يَهْتَدِي لِنَفْسِهِ وَمَنْ ضَلَّ فَإِنَّمَا يَضِلُّ عَلَيْهَا وَلَا تَزِرُ

وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا (15) وَإِذَا أَرَدْنَا أَنْ نُهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْهَا الْقَوْلُ فَدَمَّرْنَاهَا تَدْمِيرًا (16) وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِنَ الْقُرُونِ مِنْ بَعْدِ نُوحٍ وَكَفَى بِرَبِّكَ بِذُنُوبِ عِبَادِهِ خَبِيرًا بَصِيرًا. ([7]))الأية14 سورة الأسراء .

ويعرف الفساد من وجهة نظر الإداريين :هو مجمعة من الاعمال والمخالفات للقوانين و الهادفة إلى التأثير في سير الإدارة العامة و قراراتها نشاطاتها ، بهدف الاستفادة المالية المباشرة أو الانتفاع غير المباشر .

وتعر ف منظمة الشفافية الدولية :بأنه سوء استعمال الوظيفة في القطاع العام من أجل تحقيق مكاسب شخصية ([8])

الاطار النظري :

وترجع جدور الفساد في ليبيا الي فترة حصولها على الاستقلال في الخمسينيات القرن الماضي ولكن كان محدوداً ،وبمعدل مقبول وفق المعايير الدولية ، إلا أن الفساد بداء يزداد في النصف الثاني من سبعينيات القرن الماضي ، فقد أدى تأميم كثير من الأنشطة الاقتصادية ، وسيطرة الدولة على معظم نشاطات الإنتاج ، والتوسع في استشراء الفساد المالي ليصبح هو الأفة الكبيرة التي تنخر في الاقتصاد الليبي ([9]) وأن الفساد المالي يعتبر ظاهرة قديمة في ليبيا ، استفحلت وصارت طابعاً مميزاً في العديد من المعاملات المالية وتطورت وطالت كافة القطاعات ، وتأثر بها المجتمع ، حيث لا تكاد تخلو منه صفقة أو عقد أو معاملة من المعاملات التي يجريها مختلف مظم العمل .

أنواع الفساد : يأخذ الفساد أنواع مختلفة تختلف وفقا لطبيعة المعايير التي تصنف على أساسها وهي:

الفساد من حيث الحجم : وينقسم إلى نوعين الاول :

فساد صغير أي فساد الدرجات الوظيفية الدنيا ، وهو الفساد الذى يمارس من فرد واحد دون تنسيق مع الآخرين ، لذا نراه ينتشر بين صغار الموظفين عن طريق استلام رشاوي من الآخرين، او وضع اليد على المال العام والحصول على أماكن في الجهاز الوظيفي للأبناء والاقارب في القطاع العام او الخاص .

الفساد الكبير : يتمثل بقيام بعض القادة السياسيين وكبار المسؤولين لتخصيص الأموال العامة للاستخدام الخاص وكذلك اختلاس الأموال وتلقي الرشاوي .والفرق بي الكبير والصغير ليست تفرقه في الحجم فالفساد الصغير يتعلق بإتمام اجراءات روتينية على وجه السرقة او عدم أجراءها ، مثلا ما يقوم به بعض الموظفين في المور البسيطة والفساد الكبير يتعلق بالتأثير على اتخاد القرارات مثل قرارات إنشاء المشروعات الاقتصادية وغير ها من العطاءات والمناقصات .([10])

الفساد من حيث الانتشار : الفساد الدولي وهو الاخطر على مدى واسع ،إذ إن ظاهرة الفساد تأخذ ابعاد واسعة وكبيرة تصل إلى نطاق عالمي ، وذلك ضمن النظام الاقتصاد الحر حيث تصل الأمور أن تترابط الشركات بشكل منافع ذاتية متبادلة يصعب الفصل بينها.

-غسيل الأموال : عرفت بأنها عملية تحويل الأموال المتحصلة من أنشطة إجرامية بهدف إخفاء او انكار المصدر غير الشرعي أو مساعدة أي شخص ارتكب جرماً بتجنب المسؤولية القانونية عن الاحتفاظ بمحصلات هذا الجرم . وما يزيد من خطورة الوضع وهو ما يحيط الواقع من ظواهر تصل في معظمها لدرجة الجريمة التي يعاقب عليها القانون ، فالرشوة صارت ظاهرة متعددة الاشكال.

-الإتجار بالمخدرات : تشكل عملية التعامل بالمخدرات مصدراً حيوياً واساسياً في الغالب للكسب غير المشروع في أكثر الدول المتقدمة والنامية ، وانتشر ظاهرة تسويق وبيع المخدرات في العالم. ([11])

- تجارة الرق :حيث تمثل حالة فساد اداري واخلاقي ، حيث تم الاتجار بالإنسان وتشير بعض الدراسات إلى حوالى 80%من هؤلاء الضحايا من النساء ، وتعتبر افريقيا المصدر لمثل هذه التجارة .

-تجارة السلاح : تجارة السلاح الخفيف واسلحة الدمار الشامل الألغام وهذه ظاهرة تزيد كل يوم خاصة في السنوات الاخيرة التي زاد فيها الطلب على السلاح من كل فئة المجتمع ([12])

أسباب الفساد:

الأسباب السياسية : ويقصد من ذلك غياب الحريات العامة وتحجيم مؤسسات المجتمع المدني وضعف الاعلام الرقابة ،([13])

إذ يلعب النظام تمكين السلطة من البقاء وهذا يجعلها في مأمن او ليس أهلا لما هو عليه .([14]) . ويعتبر غياب الإدارة السياسية وهيئات الرقابة ، هو اهم الأسباب التي تدعو إلى العبث في المؤسسات ، ظهور غياب الحافز الذاتي لمحاربة الفساد تحت وطأة التهديد والتهميش و الاقصاء الوظيفي ، وبهذا تتعطل آليات الرقابة بفعل شدة الفساد ، وعدم القدرة على محاسبة الإدارة مع علمها بالفساد وكما زادت فرص ممارسة الفساد في المراحل التي مرت بها المدينة من انفلات أمني ، وهنا يظهر دور مؤسسات المجتمع المدني لمكافحة الفساد وفرض العقوبات على مرتكبيه([15])

-الاسباب الاقتصادية : أذ تلعب السياسات الاقتصادية والنقدية المرتجلة للدولة والازمات الاقتصادية بسبب الحروب والكوارث أو عدم وجود دراسة جدول وتدني مستوى دخل الفرد وارتفاع تكاليف المعيشة أو سوء التخطيط ربما يؤدى او يشجع على الفساد بكل أشكاله ، وتلعب عملية تعطيل آليات السوق وتدخل الدولة بشكل كبير ، مما يعيق المبادرات الفردية والخاصة في المساهمة في بناء الاقتصاد ومعالجة الاشكالات الاقتصادية ، وعدم فاعلية نظم الرقابة الاقتصادية والمالية في المؤسسات وسيطرة الدولة على الاقتصاد أو احتكار عدد محدود من المؤسسات لمعظم القطاع الاقتصادي وحماية هذه المؤسسات من المنافسة فيؤدى إلى تشجيعها على ممارسة الفساد ، ناهيك عن ضعف الاستثمار وهروب رؤوس الأموال للخارج ،وقلة فرص العمل وزيادة مستويات البطالة والفقر ومن أهم الاسباب المؤدية إلى حدوث الفساد هي: -

-الترف والتوسع في الملذات ، حيث أن العديد من جرائم الاعتداء على المال يقترفها اصحاب الحالة الاقتصادية والاجتماعية العالية بهدف تحقيق المزيد من الرخاء والرفاهية

- الفقر ، لقد اثبتت الدراسات والابحاث أن هناك صلة قوية بين الفقر والفساد المالي بسبب عدم قدرة بعض الأفراد علي اشباع حاجاتهم ، فيحصل ذلك عن طريق خيانة الامانة و الخطأ والسرقة والتزوير .

- تدني مستوى المرتبات والأجور ، سواء كان بسبب طبيعة الهيكل الوظيفي او تدني قيم المرتبات على أثر التضخم ، وهذا يدفع البعض إلى الرشوة والاختلاس والتزوير . ([16])

-الاسباب الاجتماعية : وتشمل الحروب ونتائجها و التدخلات الخارجية و القبلية و المحسوبية و القلق الناجم عن عدم الاستقرار و العوز والفقر وتدني مستويات التعليم ، وانعدام الوعى بين الأفراد ، حيث نجد أن الروابط الاجتماعية القوية بين افراد المجتمع كلما زاد الفساد ، وذلك لأن المسؤولين يفضلون أقربائهم وأصدقائهم ، لإعطائهم الوظائف المهمة ليحققوا مكاسب

غير مشروعة وكلما زاد الوعى بين الأفراد كلما انخفض الفساد و تظهر مساهمتهم في محاربته ([17])الشمري ، هشام –الفنلي ،إيثار ، 2011، ص17.

وتتمثل الأسباب الاجتماعية في بروز المحسوبية على المصلحة العامة ، وتبدأ معها عمليات سوء الاستغلال ، الامر الذى يقود إلى ظهور الفساد من خلال سوء التعيين في المناصب بالشخص غير المناسب .

انهيار القيم والاخلاق وضعف الوازع الديني وانتشار الفقر وتدني الرواتب وانهيار المستوى المعيشي للفرد .

- الأسباب التنظيمية: إذ قد تعتمد معايير بعيدة عن الكفاءة والجدارة و هذا بدوره يضعف المنظمة ويجعلها غير قادرة على تحديد أهدافها وتوزيع مواردها بشكل صحيح وعدم وجود ثقافة تنظميه قوية متماسكة وهنا لا تستطيع تقديم الخدمة بالجودة المطلوبة و إيجابية تؤدي إلى الالتزام والتحلي بأخلاقيات إدارية سامية .

ونجد أن ضعف النظام الرقابي هو الذى يجعل من ممارسات الفاسدة تمر دون مسائلة او محاسبة، و استغلال العلاقات مع المسؤولين في الإدارات ، وعدم الاستقرار الوظيفي ؛ أي شعور الموظف أن منصبه هو فرصة يجب استغلالها لفترة محدودة و التي هو فيها وكذلك ضعف القيادات الإدارية وعدم نزاهتها ([18]) وسوء تطبيق مبادئ التنمية وسوء الإدارة والمسائلة وعدم خضوع المسؤولين لمبادئ الشفافية والرقابة والمسؤولية ، وهذا بدوره يزيد من انتشار الفساد المالي في جميع المناطق الليبية ومدينة سبها خاصة ، كما يظهر في العديد من المعطيات تسخير مظاهر الفساد المالي منها :

- مخالفة القانون والنفاذ من الجريمة دون عقاب مثل مخالفة قانون المرور والضرائب .

- المبالغة في قيمة العقود الإدارية والمالية وانعدام المعايير و الاسعار النمطية على المصلحة العامة .

- اتساع دائرة النشاطات المحظورة ، والقطاعات غير الرسمية ، وقيامها بتوفير و تقديم قدر كبير من السلع والخدمات ، وتفشي مظاهر الواسطة والمحسوبية ، وتقديم المصلح القبلية على المصلحة العامة ،و التباطؤ في إنجاز المعاملات وخاصة المهمة والمستعجلة).[19])

- الأسباب الشخصية : يمكن أن تكون الأسباب الشخصية سبب من أسباب الفساد المالي ، وذلك بأن الفساد وفقا لهذا السبب يعتبر مشكلة فردية وليس مشكلة جماعية ، ومن بين الأسباب الشخصية التي تساهم في انتشار ظاهرة الفساد ، هو العمر فالموظف الشاب يكون له حاجة إلى بعض الاحتياجات الضرورية في الحياة وحالات الفقر الشديد و قلة الوعي التنظيمي ، بالإضافة إلى وجود ضعف في الوازع الديني والمستوي الدراسي ويكون ذلك عندما يحصل الموظف على الشهادات العلمية بطرق غير قانونية ومن ثم الحصول على وظيفة بنفس الطريقة ،هذا قد يساهم في حدوث ممارسات فاسدة سوء كانت مالية أو إدارية داخل جهة العمل .)[20])واجمالاً فإن الفساد المالي يوجد حيثما توظف أي منظمة أو أي شخص صاحب سلطات وصلاحيات من هم مخولون بالتصرف وفق الأسس غير الموضوعية تطغى عليها غلبة المصلحة الخاصة والذاتية ، على مصلحة المجتمع والخضوع الى حكم الهوى والرغبة دون الالتفات إلى النتائج المترتبة على سلوكياتهم .

- أسباب تنظيمية : هناك العديد من الأسباب التنظيمية داخل المؤسسات الحكومية العامة التي تساهم وتساعد بشكل كبير في القيام بممارسة الفساد ، ومنها عدم وجود ثقة داخل المؤسسات العامة بين الموظفين ووجود ضعف في النظام الرقابي وعدم تناسب الهيكل التنظيمي مع المؤسسات وعدم و وضوح أهدافها ([21])

تعريف المجتمع المدني: أنه مجموعة المنظمات غير الربحية ، وغير الحكومية المستقلة تماماً عن السلطة السياسية والتي تم تأسيسها على يد أفراد أو جماعات مهتمة بالطابع الإنساني ، وهي تشمل في مجملها مجموعة المنظمات الخيرية ، والنقابات العمالية وغيرها...

وبصفة أشمل يمكن تعريفه : بأنه إجمالى التنظيمات ذات الطابع الاجتماعى والتطوعي التي تملأ المجال العام بين الفرد من جهة والدولة من جهة أخرى . [22]

- لمحة عن المجتمع المدني وآلياته ،

المفكرون المسلمون وتحليل لظاهرة الفساد:

تعددت الطرق ادى المفكرين المسلمين في محاولة تفسير ظاهرة الفساد في المجتمع الإسلامي فنجد دراسات عبد الرحمن ابن خلدون ، الذي ربط الفساد بالترف وحب الحياة سواء لدى الحاكمين أو المحكومين علي حد سوء ، وأن الحضارة هي السبب الرئيسي في ذلك ، حيث يقول إن أساس الفساد هو الولع بالحية المترفة بين أفراد "فأبن خلدون درس الظاهرة من جانبها الاجتماعي والسياسي وتطرق لأسبابها وتداعيتها علي المجتمع باعتبارها سبب سقوط الدول والحضارات يكون الترف سببا لتفشي الظاهرة .([23])الحواس الكعبوش.2017.

بالرجوع الي التراث الفكري للمفكر عبد الرحمن الكواكبي ، نجده تناول الظاهر من زاوية استبداد الطبقة الحاكمة ،والتصرف المطلق في شؤون الرعية في ظل غياب المحاسبة والمراقبة ، كون الطبقة الحاكمة تمتلك السلطة المطلقة تستخدمها وفق ما تمليه مصلحتها وبالي يصبح الشعب تابعا لرغبة الطبقة الحاكمة ، حيث يقول "الاستبداد صفة للحكومة المطلقة العنان فعلا أو حكما التي تتصرف في شؤون الرعية كما تشاء بلا خيشة حساب ولا عقاب ، وهي تشمل حكومة الفرد المطلق الذي تولى الحكم بالغلبة أو الوراثة ، كما أن الحكومة المنتخبة قد تكون أيضا مستبدة إذا كان الحاكم المنتخب غير مسؤول ([24])

كما نجد محمد الغزالي الذى يتطرق في كتاباته الي الموضوع حيث يري بأن الأمة الإسلامية يرجع بالأساس ألي انتشار الفساد في جميع أقطارها ، وتطرق في كتابه الفساد السياسي في المجتمعات العربية الإسلامية إلي ظاهرة الاستبداد كونها سبب فساد الطبقة الحاكمة وفساد المجتمعات حيث يذكر أن المستبدين يضعون أنفسهم فوق المسؤولية وبالتالي يخطئون فأنهم يجعلون الخطاء على الغير ومن هن تنتشر ظاهرة الفساد من خلال تولي السلطة من قبل شخص جاها([25])

فالفكر الإسلامي تناول الظاهرة من حيث كونها ظاهرة اجتماعية أخلاقية ترتبط بالطبقة الحاكمة والمحكومين على حد سواء وفي نفس الوقت تنعكس سلبا على الفرد والمجتمع ، وارتبطت الظاهرة بمفهوم واسع وهو خروج الشيء عن الاعتدال قليلا كان أو كثيرا ويستعمل في النفس والبدن والأشياء الخارجة عن الاستقامة .

النظريات المفسرة لظاهرة الفساد :

1- المنظور الاقتصادي

يرجع الفساد من المنظور الاقتصادي إلي البحث عن الربح ، والتي يرجع أنصار ها أسباب الفساد إلي التفاعل بين الزبائن سوء كانوا قطاعاً عائليا مواطنين عامين أو سياسيين، أو افراد آخرين يتصفون بالفساد ، ([26]) . فاطرح الاقتصادي يرى الفساد يأتي نتيجة البحث عن دخل غير شرعي ن من خلال نظام العرض والطلب الذي يميز السوق ، بهذا يجعل هذا المنظور من أسباب

نمو الفساد ونتشاره بين أبناء المجتمع .

كما أن أصحاب هذا المنظور يرون بأن الفساد عملية يتم من خزاف ثروات الدول وكذا توجيه المشاريع الاستثمارية من قبل أصحاب القرار بما يخدم مصالحهم الذاتية ويوفر لهم ملئ حساباتهم الخاصة ، وبالتالي يساهم الفساد في ت راجع دور الاستثمار ، وتراجع مستوى الخدمات مع هروب الاستثمار ات الأجنبية ([27]).على اعتبار أن توجيه المال يتم من خلال العلاقات القائمة بين العملاء والمسؤولين الفاسدين فيتم النظر للوظيفة العام كمشروع لاقتصادي يستهدف منه الربح وهو يسعى إلي مضاعفته.

2- المنظور السياسي :

تناول المنظور السياسي ظاهرة الفساد باعتبارها تمس العلاقة التي تنظم علاقة الطبقة الحاكمة بالطبقة الشعبية وأنها تنتشر في بين طرفي العلاقة على حدا سواء وبدرجات متفاوتة ، لكن تباينت وجهات نظر علماء السياسة حول الظاهرة ، فمنهم من يرى أن الفساد دالة لنقص المؤسسات السياسية الدائمة وضع وتخلف المجتمع المدني مع هيمنة العناصر الفاسدة على الثروات العامة وتمتع أفراد السلطة بها .حيث يقوم النظام السياسي باستغلال السلطة التي يمتلكونها في تحقيق مصالح لا تعكس رغبة الفئات الاجتماعية .

وهناك فئة من السياسيين تر ى أن الفساد وسيلة للمحافظة على هياكل القوى القائمة على الفاسدة ونظم السيطرة السياسية ، ولهذا فأنهم يشككون في الفاعلية المحتملة للإصلاحات السياسية ([28])

وبالتالي فالقوى السياسية تستند في بقائها في السلطة على عمليات تتسم بالفساد ما يوفر لهم البيئة الملائمة لفرض سيطرتهم على الحياة السياسية .

3- منظور علم الاجتماع : يعتبر علماء الاجتماع الفساد ظاهرة اجتماعية يستخدمونه للدلالة بصورة عامة على مجموع الأعمال المخالفة لقواعد السلوك الاجتماعي ، بهدف تحقيق منافع شخصية على حساب المصلحة العامة، ترجع النظرية الوظيفية في علم الاجتماع الفساد إلي وجود خلل في بناء المجتمع ووظائفه الأمر الذي ينعكس سلبا على طبيعة العلاقات والسلوكيات ، بالإضافة إلي تردي وتدهور الأوضاع المعيشية لفئات واسعة من المواطنين نتيجة ارتفاع نسبة البطالة والفقر ، ما يدفعهم للبحث عن طرق غير مشروعة من أجل مواجهة غلاء المعيشة فإذا ما تغيرت أو تبذلت هذه القيم فإن الفساد سوف يقل ، فالسلوك الفاسد يبقى طويلا إذالم تكن هناك قيم ثقافية تدعم بقاء.(([29])

وبالنسبة لماكس فيبر الفساد سلوك ينحرف عن الواجبات الرسمية لدور العام ، بسبب مكاسب شخصية ، مالية أو مكانية خاصة ، فظاهرة الفساد بتعبير علم الاجتماع سلوك يخرق القانون عن طريق ممارسة بعض أنواع التصرفات من أجل المصلحة الخاصة فهو ممارسة اجتماعية يقوم بها الأفراد في ظل غياب رقيب يمنع هذا السلوك كما أن ممارسة الفساد تحظى بقبول اجتماعي ، يغلف أحيانا بالانتماء القبلي والطائفي ، ويعتبر سو استخدام الإكراه الشرعي المنظم من قبل النظام السياسي يعتبر أكثر أنواع الفساد وسبب لانتشار الظاهرة داخل المجتمع

آليات مشاركة المجتمع المدني في الوقاية من جرائم الفساد : دعم مشاركة فعاليات المجتمع المدني لمواجهة الفساد ، مسألة مشاركة المجتمع المدني في التصدي لتهديدات الفساد تعتمد بالتأكيد على الدور الأساسي لمبدأ الشفافية والحق في الحصول على المعلومة في تفعيل إطار المشاركة من خلال ما يلي:

يجب تشجيع مشاركة المجتمع المدني في الوقاية من الفساد ومكافحته بتدابير مثل : اعتماد الشفافية في كيفية اتخاذ القرار ومشاركة الموظفين في تسيير شؤونهم ، وتمكين وسائل الأعلام والجمهور من الحصول على المعلومات المتعلقة بالفساد وفي تسيير الشؤون العامة .

ونقصد بالشفافية حرية تطبيق المعلومات في مجالاتها وتوفير البيانات الضرورية والعمل بطريقة منفتحة من أجل الحفاظ على المصالح واتخاذ القرارات الهامة ، و كشف التناقض وتصحيح الأخطاء).[30]

كما تشير الشفافية إلى عملية تقسيم المعلومات بين الإدارة والجمهور بما في ذلك مؤسسات المجتمع المدني والأنظمة المعتمدة على الشفافية ووسائل وقنوات اتصال مباشرة بين الإدارة و أصحاب المصلحة في تلقي المعلومات كا الموظفين وتبين لهم بوضوح عملية أتخاذ القرارات .([31])

صفة الشفافية بدور المجتمع المدني في الكشف عن الفساد ومكافحته : تعتبر الشفافية من المفاهيم المعاصرة التي يتعين على الدولة ضرورة الأخذ بها لما لها من أثر في تحقيق التنمية الشاملة ، وتحقيق النموذج الرشيد . مما يسهم في تقوية العلاقة القائمة بين الإدارة والموظفين ، وتعزيز ثقة المواطنين في مؤسساتهم ، كما أنها وسيلة للحد من الغموض والسرية التي تكتنف العمل الإداري ، وجعله أقل عرضه لتفشي مظاهرة الفساد واستفحال الممارسات المالية المشبوهة ، وهنا تبرز أهم الشفافية كأهم دعامة بيد المجتمع المدني للحد من مظاهر الفساد ويمكن تلخيصها في الاتي :

تشجع الشفافية إشراك المواطنين وفعاليات المجتمع المدني في سياسة التنمية وفي إدارة الشؤون العام عن طريق المشاركة الفاعلة في اتخاذ القرارات و تساهم الشفافية في الكشف عن الممارسات الغامضة والمشبوهة والحد من الفساد المالي والإداري ومنعه و تدعيم مبدأ الشفافية بين الإدارة والمواطن ويكرس سياسة الانفتاح عليها ومبدأ تقريب المرافق العامة من المواطنين وفعاليات المجتمع . ([32]).

ويعد ارتفاع مؤشر الفساد في المجتمع دالة على تدنى الرقابة الحكومية وضعف القانون وغياب التشريعات ، وقد ينشط الفساد نتيجة لغياب المعايير والأسس التنظيمية والقانونية وتطبيقها ، وسيادة مبدأ الفردية بما يؤدى إلى استغلال الوظيفة العامة وموارد الدولة من أجل تحقيق مصالح فردية على حساب الدور الاساسي للجهاز الحكومي بما يلغي مبدأ العدالة ، وتكافؤ الفرص والجدارة و النزاهة في شغل الوظائف العامة . ([33])

وإذ إن هذه المظاهر تكون قد أسهمت في وجود بيئة خصبة لانتشار و نمو الفساد ، في المؤسسات والمرافق العامة ،أي أن هذا ما يسمى بثقافة الفساد ، وعندما يكون الفساد من صلب ثقافة المجتمع يصعب علاجه ، فالفساد لا ينتج إلا فساداً ، وهنا يشكل طوق يحتاج إلى من يكسره بقوة خارقة ([34])

دور مؤسسات المجتمع المدني في مكافحة الفساد :

يجسد المجتمع المدني رابطة الوصل بين الدولة والمواطنين لموقعه القريب من أوساط المجتمع وشرائحه المختلفة ، ولمقوماته الوظيفية التي تؤهله للتدخل لدى الدولة ، والتأثير على مجريات اتخاذ القرار ، وتوجيه السياسة العامة ، و تعزيز أطر النزاهة والشفافية في تسيير الشؤون العامة و ممارسة الرقابة على أحسن أداء لها ([35]) .

وبحث عن سبل لمسائلة الأعمال التي يوجد بها تقصير ، أو المشبوهة بالفساد و الانفاق غير الشرعي للمال العام ، وفرض المجتمع المدني نفسه كفاعل محوري في تدبير الشأن العام ، فهو يعمل بجانب الدولة و مرفقاتها ؛ نتيجة لما يحمله من مقومات وظيفية تمكنه من توجيه السياسة والرقابة إلى تنفيذ المتطلبات على أحسن صورة ، وتقديم الأفكار والحلول للمشاكل ، او ممارسة الضغط المنظم والقانوني ؛ للمطالبة بتقديم السياسات القائمة ، وإدخال

الاصلاحات الضرورية للتصدي للمشاكل والمخاطر التي تعيق سير مؤسسات الدولة ، وترشيد صرف المال العام والحفاظ عليه و في طليعتها ظاهرة الفساد المالي باعتباره عمود أساسي في بناء عوامل النزاهة ، حيث حرصت الدولة على تنظيم تدخل مؤسسات المجتمع المدني للحد والوقاية من ظاهرة الفساد ، لتمارس دور مكملاً لأجهزة الدولة ومن هنا نجد أن جرائم الفساد لا يمكن محاصرتها ومكافحتها إلا بتظافر الجهود .

- مؤسسات المجتمع المدني في مدينة سبها :

تعد التغيرات التي مرت بها البلاد وشهدتها العديد من المدن ومنها مدينة سبها ، إذ أدى ذلك إلى ظهور أشكال عديدة من المنظمات ، ومنها تنظيم بعض مؤسسات المجتمع المدني ، ويتألف نسيجة المجتمع المدني من الجمعيات والمنظمات غير الحكومية والاشخاص الذين ينخرطون بشكل تطوعي في المشاركة في الاعمال ذات النفع العام ،ويلتزمون بالدفاع عن القيم والمقاصد الديمقراطية ، كالعمل والمطالبة بحماية الحقوق الإنسانية للمواطنين وتتبع سياسات عمومية والعمل على محاربة الفساد و الرشوة . ولكن مؤسسات المجتمع بمدينة سبها ، لم تسيطر على مسببات الفساد المالي ، لأن العديد من المؤسسات الحكومية تغطى على تصرفات البعض كما أن مؤسسات المجتمع المدني ليس لديه السلطة الكافية في المدينة لمعاقبة المجرمين ؛ لأنهم من اصحاب النفود والسلطة ، كما أن الغطاء القبلي يعوق عمل المؤسسات وذلك بعدم تسليم من أخطأ من أبنائهم . وهذا يجعل دورهم غير قادر على تطبيق بعض القوانين اللازمة للحد من ظاهرة الفساد في مدينة سبها ولكن العمل مستمر إلى أن تقف المدينة ومواطنيها على الأسس الصحيحة .

- تحديات وعراقيل تواجه مؤسسات المجتمع المدني في التصدي لجرائم الفساد :

تواجه مؤسسات المجتمع المدني العديد من التحديات و العراقيل نذكر منها -:

- التحديات والعراقيل الذاتية .
- سيطرة الوصاية الإدارية على نشاط مؤسسات المجتمع المدني .
- عدم الاستقلالية الوظيفية لمنظمات المجتمع المدني .
- إشكالية تمويل منظمات المجتمع المدني .
- التحديات الموضوعية :
- التحديات المرتبطة بتفعيل مبدأ الشفافية وحق الاطلاع على المعلومة .
- أسبقية سرية الإدارة على مبدأ الشفافية .
- صعوبة تفعيل حق الإعلام الإداري وحرية الاطلاع على الوثائق الإدارية .

التحديات المرتبطة بآليات تدخل المجتمع ا المدني في مكافحة الفساد :

- انعدام آلية مباشرة اللجوء للقضاء .
- افتقار المجتمع المدني لأدوات ممارسة الرقابة والمساءلة .
- تغيب دور المجتمع المدني في الاستراتيجية الوطنية للوقاية من الفساد .([36]) حضراني ،أحمد ، 2015، ص24

الدراسات السابقة :

- دراسة ابو جناح عمر ، 2022،(دور ديوان المحاسبة الليبي في مكافحة الفساد المالي) يهدف البحث إلي :تسليط الضوء على القانون وإنشاء نظم لديوان المحاسبة الليبي (2013والاردني 1928، التعرف على الجهود التي يقوم بها ديوان المحاسبة من خلال الفحص ومراجعة تقارير الاعمال التي تقوم بها الجهات المحلية ، الوقوف على مظاهر الفساد المالي .ا.) [37](

- عبد السلام –المبسوط،018 2،(البيئة الحاضنة للفساد المالي في ليبيا وأثاره ، مجلة كلية الدراسات العليا، الجامعة الإسلامية .هدفت إلى تحديد مظاهر وأسباب الفساد المالي المتعددة ،ولفت انتباه جميع الجهات المسؤولة عن خطر الفساد ، وتوصلت الدراسة الى ما يؤدى الفساد من أثار اقتصادية خطير ة لها انعكاسات سلبية على الدولة ، كما يعمل على خفض معدلات الاستثمار المحلي والاجنبي ، وزيادة تكلفة الخدمات الحكومية ، واستنزاف الموارد مما يؤدى إلى انخفاض معدلات النمو الاقتصادي ، وتراجع مستوى المعيشة). [38]

- أبراهيم –المهدى ،20018،(دور مؤسسات المجتمع المدني في العراق) يهدف البحث إلى التعرف على ما هي مؤسسات المجتمع المدني ووظائفها وخصائصها و دورها في العراق بعد 2003 ، والتعرف علي آليات المكافحة والتعرض إلى مفهوم الفساد وأنواعه وأثاره .توصل البحث إلى عدة نتائج نذكر منها : أن مؤسسات المجتمع المدني عالميا ومحليا مؤسسات مهمة للنظام السياسي باعتبارها ،مؤسسات مستقلة وتطوعية تحاول بلورة المصالح والمطالب لمن تمثلهم وتقوم بدور مراقبة السلطة والنظام القائم

أن واقع الفساد في العراق كبير ومتفشي في مرافق الدولة ، كما اضحى العراق من الدول التي تحتل مواقع متقدمة في الفساد ،ومع سلبيات نشأة وتأسيس مؤسسات المجتمع المدني إلا إنها لعب دور كبير في مكافحة الفساد من خلال آليات اساسية). ([39]

- اوكيل ، محمد أمين ، (مشاركة المجتمع المدني في التصدي ظاهرة الفساد في الجزائر)تهدف هذه الدراسة لبيان وتحليل سياسة الدولة و أشراك المجتمع المدني في استراتيجية الوقاية ومكافحة الفساد وبالتركيز على اساس المشاركة الفعالة المجتمع المدني والآليات المتاحة كما توصلنا الى الآتي:

تعزيز مبدأ الشفافية وتحرير المعلومة بالتأسيس لقاعدة بيانات وطنية و بخصوص كافة المعطيات الخاصة بتسيير التنمية الوطنية وتأهيل المجتمع المدني للتدخل المباشر في مسار صنع السياسات العامة ضرورة إقامة استراتيجية وطنية شاملة لمكانة المجتمع المدني في التصدي للفساد كما يجب إعادة النظر في القانو ن الخاص بالجمعيات لضمان تأهيل المنظمات وتحريرها م.

تعقيب على الدراسات السابقة:

في صياغة عنوان البحث واستفادت من الدراسات السابقة وفي كتابة منهج البحث و الأدبيات و التعرف على أنواع الفساد وسبل معالجتها و الأليات التي تساعد على مكافحة الفساد كيفية وضع استراتيجيات في الدول المجاورة و الاستفادة منها على واقع معالجة الفساد. كما تفقت الدارسات السابقة مع البحث في عنوان البحث الحالي واختلفت في الزمان والمكان

اهم النتائج التي توصل اليه البحث

بتحديد دور مؤسسات المجتمع المدني لمكافحة الفساد في الاتي :

- المساهمة في تصميم وتنفيد برامج توعية مبكرة لمكافحة الفساد .
- دعم المؤسسات الرسمية في البحث والتدقيق للكشف عن الفساد ومحاربته .
- المساهمة في تقديم المقترحات فيما يتعلق بسياسات وخطط محاربة الفساد .
- يجب اختيار عناصر قيادية ذات خلق ونزاهة وكفاءه .
- الأخذ بالقواعد[40] العامة التي التزمت بها دول العالم ونجحت .

- التخطيط السليم لمستقبل أفضل يواكب كل مستحدث في هذا المجال .

- إعادة صياغة النظام الاقتصادي ، وذلك ببناء هياكل تنافسية تحت اشراف قانوني صارم وقوي .

- وضع استراتيجية متكاملة تشرك فاعليات المجتمع المدني في التدخل لدى السلطات المعنية.

توصيات :

- يجب نشر الوعي بين جميع مجالات ومؤسسات المجتمع ، واعتبار محاربة الفساد مهمة إنسانية ووطنية يشارك فيها جميع شرائح المجتمع .

- تقليل نسبة البطالة ، وتوفير فرص العمل بما يؤمن الاستقرار لكافة أفراد المجتمع .

- وضع القوانين الصارمة لفرض العقوبات بحق مرتكبي الفساد .

- العمل على الاكثر من الندوات والبرامج التوعية مع التركيز على غرس الوازع الديني .

الهوامش:

القرآن الكريم

القرآن الكريم سورة البقرة الآية 11.
القرآن الكريم ، سورة الأسراء، الآية 14.

1-إبراهيم ، ياسر على – المهدى ،عدنان عبد الامير ،2015، (دور مؤسسات المجتمع المدني في مكافحة الفساد في العراق ، النشر. دولة العراق

2- الجشعمي ، حيدر علي عبد الله ،2014 ، الفساد والنزاهة في العراق، دار الدكتور للعلوم الإدارية والاقتصادية ، بغداد ،ص9

3- عبد الله بن حاسن، الفساد الاقتصادي أنواعه ، أسبابه ، آثاره ،علاجه ، جامعة القرى متوفر على الرابط ص10 - الشمري ، هشام – أيثأر، الفتلي ،2011، الفساد الإداري والمالي وأثاره الاقتصادي والاجتماعي ، دار اليازوري العلمية ، عمان الاردن 17-18.

4- سليمان، محمد مصطفى ،2006 ،(حو كمة الشركات ومعالجة الفساد المالي ، دار الجامعة ، مصر ص34.

5- طالب ، علاء فرحان – العامري ،علي الحسين حمدي ، الفساد الإداري والمالي –مدخل تكاملي ، دار الأيام ،عمان ص28-29

6--فرج 2013، قصة الفساد في العراق ، دار الشجرة ، دمشق سوربا ص33-34

7- المنظمة الليبية، 2016 للسياسات والاستراتيجيات ، تقرير بعنون الفساد المالي ،في الاقتصاد الليبي ، ص3.

8-عبدالرحمن الكواكبي ، طبائع الاستبداد ومصارع الاستبداد ، القاهرة ، دار الشروق ، 2007،ص

لبياني فراس ، 2013،التحول الديمقراطي في العراق بعد نيسان 2003، العارف للمطبوعات ، بيروت لبنان ص 347 لبياني فراس ، 2013،التحول الديمقراطي في العراق بعد نيسان 2003، العارف للمطبوعات ، بيروت لبنان ص 347

الدراسات

1-أبو جناح ، عمر محمد ، 2022 دور ديون المحاسبة الليبي في مكافحة الفساد المالي ، دراسة مقارنة) كلية الحقوق ، جامعة الشرق الاوسط ،ص17

2 -بو سعود ، ياسين ،2015، مأسة مكافحة الفساد في الجزائر، ماجستير غير منشورة ، الجزائر ص49

3- ألأمين، نصيبة ، 2015 (تطبيق مبادئ الحوكمة في القطاع العام دراسة حالة ببلدية الواد ى ،ماجستير غير منشورة الجزائر ص23-24

4- سارة بوسعيو دور استراتيجية مكافحة الفساد الاقتصادي في تحقيق التنمية المستمدة ، مذكرة ماجستير غير منشورة جامعة سطيف 2013-ص 17.

5-الشويرف ،عادل ابراهيم ، 2014، أطار مقترح للحد من الفساد المالي والإداري من قبل مؤسسات الرقابة المالية العليا ، بحث علمي منشور، كلية الإدارة والاقتصاد ،جامعة بغداد ص7.

6 - اقالو ، فاء-شرفي، أمينة،2013،ص (دور الحوكمة في تحسين الإدارة المحلية الجزائر ماجستير في العلوم السياسية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة قالمة 76.

7- عبد الله بن حاسن، الفساد الاقتصادي أنواعه ، أسبابه ، آثاره ،علاجه ، جامعة القرى متوفر على الرابط ص10

8- العمودي ،إيو ب ،2013 (دور الشفافية والمساءلة في الحد من الفساد الإداري في الجزائر ،ماجستير في العلوم السياسية ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ص27.-

9- غزلان.، سليمة ، 2010 ،علاقة الإدارة بالموطن ، دكتوراه في القانون ،كلية الحقوق ، جامعة الجزائر ص72

10 - اقالو ، فاء-شرفي، أمينة،2013،ص (دور الحوكمة في تحسين الإدارة المحلية الجزائر ماجستير في العلوم السياسية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة قالمة 76.

11- التميمي، عباس حميد ، 2014، الحد من الفساد المالي والإداري من قبل مؤسسات الرقابة المالية العليا ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ص7

12- نوري ، إسراء علاء الدين، 2012، دور المؤسسات المجتمع المدني في مكافحة ظاهرة الفساد ،دراسة حالة العراق ،مجلة تكريت ، للعلوم القانونية والسياسية ،ع 6 ص372 -

13- ابو سنينة محمد عبد الجليل ، 2012، الفساد الإداري والمالي مقال منشور في جريدة مصارف ، مصرف ليبا المركزي العدد 4، 18 ي

الدوريات

2- لمحروق ، عادل ابراهيم 2016.دور الشريعة في أصلاح الفساد المالي عند الموظفين ، مجلة آفاق الاقتصادية

3-حمودة ، محمود أحمد ،دور الحوكمة في مكافحة الفساد المالي ، ورقة بحثية منشورة على موقع المحاسبة .www. infotecna ccouutantants 3com2013l3l

5- لمحة عن المجتمع المدني وآلياته ، 28فبراير2 202 httplljamaity.org

الحواس كعبوش " الفساد نظرية في المفهوم والأبعاد ،مجلة مداراتسياسية2017، ص141 - 24-23

6- كريمة بقدي "الفساد السياسي وأثره على الاستقرار في شمال إفريقيا " مذكرة ماجستير غير منشورة ، جامعة تلمسان ،2012، ص12

71- عبد الله بن حاسن، الفساد الاقتصادي أنواعه ، أسبابه ، آثاره ،علاجه ، جامعة القرى متوفر على الرابط ص10.

8- سمير ، شوقي ، 2018، (دور المجتمع المدني في حماية المال العم من جرائم الفساد والرشوة) مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية . -

9- حورية بن عودة، الفساد السياسي ،أسبابه ،اثاره، مجلة البحوث القانونية والسياسية،2014، ص212، .

10-وكيل، محمد أمين ، -2017 (إشكالية مشاركة المجتمع المدني في تجسيد الدمقراطية المحلية _الحدود والحلول ؟مجلة فعلية القاعدة القانونية ،م1،ع1،ص97

11- عبد السلام ، سعاد –المبسوط ، ربيعة عاشور أحمد ، البيئة الحاضنة للفساد المالي في ليبيا وأثاره مجلة كلية الدراسات العليا ، جامعة الاسمرية الإسلامية

12- الغطيسي ، عبد النبي 2014 (الفساد المالي واوجه القصورى في الرقابة على المال العام في ليبيا دراسة تحليلية لتقارير ديوان المحاسبة للسنوات 2008-2012، مجلة الجامعة ، العدد16، المجلد1، –2012t ne ص2/8/2012 ص195. wwwolwtatan Liby

13- البرجاوى ' مولاي المصطفي ،2015، مقال بعنوان ظاهرة الفساد مأ هيتها ومظاهرها وأشكالها ، منشورة على الموقع .www.alwkan.net 4/2/2015

14- حضراني ،أحمد ، 2015، (دور المجتمع المدني في ضوء دستور 2011، عدد خاص حول الأدوار الدستورية للمجتمع المدني المغرب ، علوم القانونية ع 3،ص24

حمودة ، محمود أحمد ،دور الحوكمة في مكافحة الفساد المالي ، ورقة بحثية منشورة على موقع المحاسبة .www. infotecna ccouutantants 3com2013l3l

- عبد النبي ،صلاح ، 2012 التحديات الاقتصادية الثمانية أمام ليبيا محارب الفساد مقالة منشورة على موقع صحيفة الوطن ، wwwolwtatan Libya –net ص2/8/2012.

.